جامعة الزهراء (عليهاالسلام) للبنات
كلية التربية
قسم نهج البلاغة والتربية الاسلامية

محاضرات في المنطق

م.م حنان عيدان الزبيدي

المحاضرة الرابعة

تقسيمات الألفاظ: اللفظ بما هو مطلق

ينعقد البحث في هذا المورد حول تقسيم اللفظ من حيثية كونه "مطلقاً"؛ أي النظر إلى اللفظ بغض النظر عن اعتبارات أخرى، ووفقاً لهذا اللحاظ ينقسم اللفظ إلى قسمين رئيسين هما: المفرد والمركب.

أولاً: اللفظ المفرد (الماهية والأقسام)

يُعرَّف اللفظ المفرد بأنه: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه.

ويتضح هذا التعريف بالمثال، كلفظ "زيد"؛ فإن أجزاء هذا اللفظ (الزاي، والياء، والدال) لا يدل أي واحد منها على جزء من الذات المسماة (رأس زيد أو يده)، بل اللفظ بكامله يدل على المعنى بكامله، وتنتظم تحت اللفظ المفرد ثلاثة أقسام فرعية هي:

١. الكلمة: وهي التي يُصطلح عليها في علم النحو بـ "الفعل"، ومثالها: (ضَرَبَ، اِضرِب).

٢. الاسم: وهو ما يُعرف في النحو بالاسم أيضاً، ومثاله: (محمد، زيد).

٣. الأداة: وهي التي يُصطلح عليها في علم النحو بـ "الحرف"، ومثالها: (مِن، عن، على).

ثانياً: اللفظ المركب (المفهوم والتقسيمات)

يُعرَّف اللفظ المركب بأنه: ما يدل جزؤه على جزء معناه.

ومثاله قولنا: "علي إمام"؛ فهذا تركيب يتألف من لفظين (علي) و (إمام)، ولكل منهما دلالة مستقلة تساهم في تكوين المعنى الكلي؛ فلفظ "علي" يدل على الذات المعروفة، ولفظ "إمام" يدل على المنصب الإلهي، مما يعني أن أجزاء اللفظ دلت على أجزاء المعنى المقصود. وينقسم اللفظ المركب بدوره إلى قسمين:

١. المركب التام:

وهو الجملة التي يحسن السكوت عليها؛ بمعنى أن المتكلم إذا أوردها، فإن السامع يكتفي بها ويفهم المراد ولا يبقى منتظراً لشيء آخر لإتمام المعنى. ومثاله: "جاء زيد".

٢. المركب الناقص:

وهو(القول الذي لا يحسن السكوت عليه) إذ يبقى السامع عند سماعه في حالة انتظار لما يكمل المعنى، ومثاله: "إذا جاء زيد..."؛ فرغم كونه مؤلفاً من ثلاث كلمات، إلا أنه لا يفيد معنىً تاماً يصح الاكتفاء به. والجدير بالذكر أن البحث المنطقي لا يتعلق بالمركب الناقص، بل ينصب على المركب التام.

أقسام المركب التام (الخبر والإنشاء

يتفرع المركب التام –الذي هو محط النظر في المنطق– إلى فرعين أساسيين:

الخبر: وهو المركب التام الذي يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب. فكل كلام تام يحتمل المطابقة للواقع (صدق) أو المخالفة له (كذب) يندرج تحت هذا العنوان، سواء كان إثباتاً أو نفياً. ومثاله: "جاء زيد"، "زيد مسافر"، أو "زيد مات".

الإنشاء: وهو المركب التام الذي لا يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب؛ لكونه يوجد المعنى في وعاء التصور ولا يحكي عن واقع خارجي ليُطابقَه أو يخالفه. وتشمل مصاديق الإنشاء عناوين متعددة، منها:

* الأمر (مثل: افعل).
* الدعاء.
* الاستفهام.
* التمني (مثل: يا ليت الشباب يعود يوماً).
* الترجي.
* العقود والإيقاعات.

تمهيد في مراتب الوجود

يقتضي الشروع في مباحث "الكلي" تقديم توطئة ضرورية تتعلق بمراتب الوجود؛ إذ تنقسم الوجودات إلى أربعة أقسام رئيسة. يُعرف القسم الأول بـ **الوجود اللفظي**، وهو الوجود الشفوي الذي تجسده الألفاظ، وتكمن خصيصته في كونه أداة لمخاطبة الحاضرين. أما القسم الثاني فهو **الوجود الكتبي**، الذي يندرج أيضاً ضمن مباحث الألفاظ، دإلا أنه يتخذ سمة التدوين ليختص بمخاطبة الغائبين لا الحاضرين. ويتمثل القسم الثالث في **الوجود الخارجي**، وهو الوجود المتحقق للأعيان والأشياء في الواقع العيني. وأخيراً، **الوجود الذهني**، وهو وعاء للمفاهيم المستقرة في الذهن، والتي ترتبط بمصاديق خارجية.

تقسيم المفهوم الذهني إلى الجزئي والكلي

ينشطر المفهوم الذهني من حيث انطباقه على مصاديقه إلى قسمين:

١. **المفهوم الجزئي:** وهو المفهوم الذي يمتنع انطباقه إلا على مصداق واحد فقط، ومثاله لفظ "بغداد" الذي لا يصدق إلا على عاصمة العراق حصراً.

٢. **المفهوم الكلي:** وهو المفهوم الذي يتسم بقابلية الانطباق على أكثر من مصداق، كاشتراك مصاديق متعددة في مفهوم واحد، ومثاله مفهوم "الإنسان" الذي ينطبق على أفراد كُثر مثل زيد وعمرو وخالد.

أقسام الكلي: المتواطئ والمشكك

يتفرع المفهوم الكلي بدوره –بحسب كيفية انطباقه على أفراده– إلى نوعين:

* **الكلي المتواطئ:** هو المفهوم الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتساوي من دون تفاوت. ويتضح ذلك في مفهوم "الإنسان"؛ إذ إن انطباقه على أفراده (زيد، عمرو، خالد) يكون بدرجة واحدة، فهم متساوون في حقيقة الإنسانية.

* **الكلي المشكك:** هو المفهوم الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتفاوت والاختلاف. ومثاله مفهوم "البياض"؛ فمع كونه مفهوماً كلياً، إلا أن تحققه في مصاديقه يكون متفاوتاً في الشدة والضعف؛ فبياض القرطاس يختلف عن بياض القطن، وبياض اللبن يختلف عن بياض الثلج، وهكذا.

الغاية من البحث والمسار المنهجي

تتمثل الثمرة العملية والتطبيقية لمباحث الكلي في التوصل إلى صياغة **التعريف**؛ إذ لا يتسنى الحكم على أية قضية أو شيء ما لم يتم تعريفه بدقة، وتُعد مباحث الكلي هي السبيل الموصلة لهذا الغرض.

هذا وسينتظم البحث لاحقاً في دراسة "النسب الأربعة" التي تبحث في طبيعة العلاقة بين الكليات، تليها "الكليات الخمسة" التي تُعنى بتقسيمات الكلي وأنواعه، وصولاً إلى مبحث التعريف بوصفه الغاية النهائية لهذه المقدمات.

مفهوم الكلي وتوطئة البحث

ينطلق البحث في المنطق من تقسيم المفاهيم الذهنية إلى قسمين رئيسين: مفاهيم جزئية ومفاهيم كلية. ويختص هذا المبحث بتناول المفاهيم الكلية، التي تُعرّف بأنها تلك المفاهيم القابلة للانطباق على أكثر من مصداق واحد. وحيث إن المفاهيم الكلية التي تنطبق على مصاديق متعددة كثيرةٌ ومتنوعة، استدعى ذلك البحثَ في ماهية العلاقة والرابطة القائمة بين كليٍ وآخر، وهو ما اصطُلح عليه في علم المنطق بـ "النِّسَب الأربع".

أقسام النِّسَب الأربع بين الكليات

حصر المناطقة العلاقات بين أي مفهومين كليين في أربع نِسَبٍ لا يخرج عنها الارتباط بينهما، وهي: التساوي، والعموم والخصوص مطلقاً، والعموم والخصوص من وجه، والتباين.

١. نِسبة التساوي

تتحقق هذه النسبة بين المفهومين الكليين اللذين ينطبق كل واحد منهما على جميع مصاديق الآخر بلا استثناء. ومثال ذلك العلاقة بين مفهومي "الإنسان" و"الناطق"؛ فمفهوم الإنسان كليٌ

ينطبق على سائر مصاديق الناطق، ومفهوم الناطق كليٌ ينطبق على كافة مصاديق الإنسان. وعليه، تصح القضية الحملية من الطرفين كلياً: "كل إنسان ناطق" و"كل ناطق إنسان".

٢. نِسبة العموم والخصوص مطلقاً

تنعقد هذه النسبة بين كليين ينطبق أحدهما على جميع أفراد الآخر، بينما ينطبق الآخر عليه وعلى غيره. ويتضح ذلك بمثال "الحيوان" و"الإنسان"؛ فمفهوم الحيوان كليٌ، ومفهوم الإنسان كليٌ أيضاً، إلا أن دائرة الحيوان أوسع، إذ تشمل الإنسان وغيره من الأنواع. فيكون الحيوان "أعم مطلقاً" من الإنسان، والإنسان "أخص مطلقاً" من الحيوان. ويُعبّر عن هذه النسبة بصدق الكلية من طرف واحد: "كل إنسان حيوان"، و"بعض الحيوان إنسان".

٣. نِسبة العموم والخصوص من وجه

تقوم هذه النسبة بين الكليين اللذين يلتقيان ويجتمعان في بعض المصاديق، ويفترق كل منهما عن الآخر في مصاديق أخرى. ومثال ذلك العلاقة بين "الطير" و"الأسود"؛ فهما يجتمعان في "الغراب" (فهو طير وأسود)، ويفترق الطير عن الأسود في "النورس" أو "الحمام الأبيض" مثلاً، ويفترق الأسود عن الطير في "الفحم" أو "العباءة السوداء". فيكون بينهما جهة اشتراك وجهة افتراق، ويُرمز لهذه العلاقة بـ "بعض وبعض": "بعض الطير أسود" و"بعض الأسود طير".

٤. نِسبة التباين

تكون هذه النسبة بين الكليين اللذين لا يجتمعان في أي مصداق من المصاديق ألبتة، بحيث لا ينطبق أحدهما على أي فرد من أفراد الآخر. ومثاله "الإنسان" و"الحجر"؛ فمفهوم الإنسان لا يصدق على أي فرد من أفراد الحجر، ومفهوم الحجر لا يصدق على أي فرد من أفراد الإنسان. وتكون النسبة بينهما السلب الكلي من الطرفين: "لا شيء من الإنسان بحجر" و"لا شيء من الحجر بإنسان".

العلاقة بين نقيضي الكليين

يستتبع البحث في النسب بين الكليات بحثاً آخر يتعلق بمعرفة النسبة القائمة بين "نقيضي" هذين الكليين. ولتحديد هذه النسبة، يتم اللجوء إلى منهجية اختبار صدق النسب الأربع (التساوي، العموم والخصوص مطلقاً، العموم والخصوص من وجه، التباين) على النقيضين، أو استخدام الرموز المنطقية الدالة على تلك النسب.

أولاً: نسبة نقيضي المتساويين

إذا كانت النسبة بين الكليين هي التساوي (كالإنسان والناطق)، فإن النسبة بين نقيضيهما (اللا إنسان واللا ناطق) هي **التساوي** أيضاً. فكل ما يصدق عليه أنه "لا إنسان" يصدق عليه أنه "لا ناطق"، وبالعكس.

ثانياً: نسبة نقيضي الأعم والأخص مطلقاً

في حال كانت النسبة بين الكليين هي العموم والخصوص مطلقاً (كالحيوان والإنسان، حيث الحيوان أعم والإنسان أخص)، فإن النسبة بين نقيضيهما (اللا حيوان واللا إنسان) تكون **العموم والخصوص مطلقاً ولكن بالعكس**.

فبعد النقص، ينقلب الأعم (الحيوان) ليصبح نقيضه (اللا حيوان) أخص، وينقلب الأخص (الإنسان) ليصبح نقيضه (اللا إنسان) أعم. وبيان ذلك: أن مفهوم "اللا إنسان" يشمل الحجر والمعدن والنبات والفرس والأسد، بينما مفهوم "اللا حيوان" يشمل الحجر والمعدن والنبات فقط، ولا يشمل الفرس والأسد (لأنهما حيوان). وعليه، يكون "اللا إنسان" أعم مطلقاً وشمولاً من "اللا حيوان".

ثالثاً: نسبة نقيضي الأعم والأخص من وجه

عند النظر في نقيضي الكليين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه (كالطير والأسود)، وتطبيق النقيضين (اللا طير واللا أسود)، نجد أن النسبة المتحققة هي **التباين الجزئي**.

والتباين الجزئي ليس قسماً خامسًا مستقلاً للنسب، بل هو مصطلح جامع يشمل حالتي "التباين الكلي" و"العموم والخصوص من وجه" بحسب الموارد والأمثلة. وفي مثالنا هذا (اللا طير واللا أسود)، تكون النسبة هي **العموم والخصوص من وجه**؛ فهما يجتمعان في ما ليس طيراً ولا أسود (كالسكر أو الكتاب الأبيض)، ويفترقان في ما هو طير وليس أسود، وما هو أسود وليس طير.

رابعاً: نسبة نقيضي المتباينين

إذا كانت العلاقة بين الكليين هي التباين (كالإنسان والحجر)، فإن العلاقة بين نقيضيهما (اللا إنسان واللا حجر) تندرج أيضاً تحت مصطلح **التباين الجزئي**.

وبالتحليل الدقيق للمثال، نجد أن بينهما **عموماً وخصوصاً من وجه**. إذ يجتمعان في "الفرس" (فهو لا إنسان ولا حجر)، ويفترقان في الإنسان (فهو لا حجر ولكنه إنسان) وفي الحجر (فهو لا إنسان ولكنه حجر). وبذلك يثبت عدم صدق التساوي، وعدم صدق العموم

والخصوص مطلقاً، وعدم صدق التباين الكلي بين النقيضين في هذا المورد، فتتعين نسبة العموم والخصوص من وجه تحت مظلة التباين الجزئي.